«خيوط المعازيب»

حسن مدن

المسلسل الوحيد الذي تابعتهُ في شهر رمضان المبارك المنقضي «خيوط المعازيب»، المسلسل السعودي المتميز، الذي أرى، ومثلي كثيرون، أنّه يشكّل نقلة في الدراما السعودية والخليجية عامّة، حيث نجح في الخروج من الدائرة النمطية لكثير من أعمال الدراما التلفزيونية الخليجية، إن لم يكن لغالبيتها التي تدور أحداثها وحواراتها في الفلل الأنيقة والسيارات الفارهة، نائية بنفسها عمّا عبرته مجتمعاتُنا، وما يعتمل في ثناياها من تحوّلات، وتجليّاتها على الصُعد المختلفة.
خرج «خيوط المعازيب» إلى الحياة الرحبة، ليعرض جوانب من هذه التحوّلات، وما يرافقها من تناقضات، ووفّق في اختيار المكان الذي تدور فيه الأحداث، والفترة التي جرت فيها. المكان منطقة الأحساء، وهي من المناطق المهمّة في السعودية ببيئتها التي جمعت بين الزراعة والحرف اليدوية، وفي مقدّمتها خياطة العباءات الرجالية (البشوت)، التي استوحي منها عنوان المسلسل. أما الزمان فكان ستينيات القرن العشرين، ليرصد أوجه البدايات على غير صعيد، اقتصادي واجتماعي وثقافي. ومحقّون من قالوا إن المكان كان هو البطل الرئيسي في المسلسل، ومنهم الناقد السعودي محمد العبّاس، من دون أي تقليل من أدوار ممثليه، من الأجيال المختلفة.
حرص القائمون على المسلسل على تقديمه باللهجة المحكية لأهل الأحساء، وهو ما نجحوا فيه، وساعد في ذلك انتماء أبرز الممثلين فيه إلى تلك المنطقة. ليس هذا وحده ما نجح المسلسل فيه، الأهمّ نجاحه في تقديم تفاصيل البيئة الأحسائية، في الفترة التي تدور فيها أحداثه، من دون أن يغفل عن تفاعلاتها مع محيطها، داخل السعودية أو في المحيط العربي الأشمل، بما في ذلك النقلة التي تمّت عبر الانتقال من الصناعة اليدوية للبشوت إلى تصنيعها في معمل استقدمت أجهزته من بلاد الشام، لا لتُنهي العُسف الذي كان «المعازيب» وفي مقدّمتهم «أبو عيسى» يمارسونه ضد العمّال، وإنما لينقله إلى شكلٍ جديد أملته هذه النقلة، بما أحاط بها من صراعاتٍ بين «أهل الكار».
قال مؤلف المسلسل حسن العبدي إن «خيوط المعازيب» يُمثّل قصة حياته ومجتمعه وأرضه. متمنياً أن يكون هناك موسم ثانٍ للعمل، «فالمعازيب، كما يقول، كُثرٌ، وفي الأحساء عشرات المعازيب (معزّب للحدادة، ومعزّب للصفارة، ومعزّب خبابيز، ومعزّب نجاجير، وغيرهم)، لأن الأحساء تعتمد على الحِرف، ولكل «معزّب» حكايات مع الصبية الذين يعملون عنده.
مثل أي عمل ناجح، لا يخلو «خيوط المعازيب» من نقاط ضعف، وفي تقديرنا المتواضع، أضاع المسلسل فرصة ثمينة كانت متاحة لجعل تحوّلات شخصية «جاسم» التي أداها الفنان القدير إبراهيم الحساوي أكثر اقناعاً وتماسكاً، بأن يجعل من التحاقه بالعمل في الشركة، ويقصد بها، على الأرجح، شركة أرامكو، هو الشرارة التي قدحت في ذهنه الوعي الثقافي الجديد الذي صار يُبشّر به في المحيط الذي أتى منه، عبر حثّ الشباب على قراءة الكتب، وتنظيم أنشطة ثقافية بمحتوى جديد غير مألوف يومها. وما كان الاستغناء عن الجزء المتّصل باعتزاله في الكهف، وانفصاله عن محيطِه المجتمعي، سيضرّ بالعمل على الإطلاق، لو استبدل بمسار مختلف يكشف للمشاهد كيف تشكّل لدى «جاسم» وعيه الجديد. ويعرف الدارسون للتاريخ الثقافي للمنطقة عامة الأثر الكبير الذي أحدثته بيئة العمل في شركات النفط، في تقوية النسيج المجتمعي، كونها جمعت عمّالاً وموظفين من مناطق متباعدة منعزلة عن بعضها، وكونها أيضاً بيئةً لتشكّل وعي طبقي وثقافي جديد، بسبب علاقات الإنتاج الجديدة، والاختلاط بجالياتٍ عربيةٍ متأثرة بالأفكار التقدميّة التي كانت في حال صعود على المستوى العربي.
وفي بعض الأوجه، على الأقل، بدا لنا أن ما نريد تسميته «إغلاق الأقواس» في الحلقة الأخيرة من المسلسل بنهاياتٍ «سعيدة» لمسارات التناقض والصراع في أحداث المسلسل وبين شخصيّاته، مفتعلاً، وربما كان الأفضل إبقاء تلك الأقواس مفتوحة، تمهيداً لعملٍ متمّم.

الأردن تحت الهجوم الإلكتروني بداية

محمد أبو رمان

من دون سابق إنذار، تحوّلت النقاشات على مواقع التواصل الاجتماعي من إجماع وطني على تأييد الفلسطينيين والتعاطف بشأن الموقف من المجازر الإسرائيلية في غزّة إلى سجالات داخلية وخارجية، بصورة واضحة للغاية، تدفع نحو تأجيج حالةٍ من الفتنة الداخلية في الأردن، واستدعاء الأردنيين ضد بعضهم. وإذا كان موقع إيكاد كشف شيئاً من الأجندات الخارجية، بخاصة الإسرائيلية، التي عملت على إحياء الغرائز ومخاطبتها وتأجيج المخاوف، فإنّ هنالك بلا شك أجندات إقليمية أخرى جعلت من «قصّة احتجاجات الكالوتي» (الاعتصامات أمام السفارة الإسرائيلية قرب مسجد الكالوتي) في عمّان فرصة لإظهار الأجندة المختبئة منذ «7 أكتوبر» للانقضاض على حركة حماس وشيطنتها، وفي الوقت نفسه، إضعاف الموقف الأردني الذي كان الأكثر شراسة ديبلوماسياً ضد العدوان الإسرائيلي. القناعة التي يحملها سياسيون عديدون في عمّان، وحتى بعض المسؤولين، أنّ السجال الراهن بشأن هذه الاحتجاجات هو صراع أجندات إقليمية ومحلية؛ وكانت هنالك نقاط تحوّل بارزة في ذلك، منها إطلاق أحد أبرز قادة حزب الله العراقي، أبو علي العسكري، المقرّب من طهران، تصريحات غامضة وغريبة (غداة الهجوم الأميركي على القنصلية الإيرانية في دمشق، الذي أدّى إلى قتل قيادات كبيرة في الحرس الثوري الإيراني) يتوعّد فيها باقتحام الحدود وتسليح 12 ألف مقاتل أردني للقتال ضد إسرائيل، وهي ادّعاءات هزيلة بالنسبة للمسؤولين الأردنيين.
على الجهة المقابلة؛ ما حدث من كسر خطٍّ أحمر في السجالات الأردنية العلنية، الذي يتمثّل في الوحدة الوطنية، جرى تأجيجه في القنوات الإعلامية والحسابات القادمة من الخارج، التي تصف الأردنيين من أصول فلسطينية بأنّهم «مجنّسون»، وهو مصطلحٌ خطيرٌ، ويمثل بحدّ ذاته خطاباً مقلقاً، وتتصدّر وسومات غير مسبوقة في خطاب الكراهية الداخلي موقع ×، من وسوماتٍ خطيرةٍ مستفزّة تشيع حالة من التهديد المباشر للسلم الأهلي الداخلي!
ثمّة، بالضرورة، انقسام داخلي بين أجندات رسمية وسياسية بشأن الموقف في غزّة انعكست في الحرب الإعلامية؛ فهنالك تيّار متخوّف من الشعارات والهتافات التي تتجاوز الحدود المقبولة، في رأي أصحابه، وتمجيد شخصياتٍ من حركة حماس مثل محمد الضيف والناطق باسم الحركة أبو عبيدة ويحي السنوار، وأن تصبح هذه الشخصيات رموزاً في المسيرات وتُرفع صورها وشعارات التأييد لها، ويتخوّف هذا التيار مما يعتبره «اختطافاً للشارع الأردني»، وتغليباً لهذه الاعتبارات الأيديولوجية والسياسية على الاعتبارات الوطنية التي حكمت الموقف السياسي الأردني. وينتقد أصحاب هذا الخط السياسي ضمناً وزير الخارجية أيمن الصفدي، ويرون أنّه تمادى في تصريحاته ومواقفه، ويرون أنّ المصلحة الوطنية الأردنية تقتضي العودة إلى الوراء قليلاً، وعدم الدخول المباشر على خط المواجهة الحالية في غزّة. فيما يرى تيارٌ سياسيٌّ آخر أنّ الموقف الأردني والشعبي يجب أن يكون في خندق متقدّم في مواجهة العدوان الإسرائيلي، ولا بد من تقوية الموقف الأردني وتصليبه أكثر. إذاً، ليست القضية في احتجاجات الكالوتي بحدّ ذاتها، فالأردن شهد، ولا يزال، منذ عقود طويلة، حركات احتجاجية وشعبية واسعة، وتعامل معها المسؤولون السياسيون والأمنيون باحتواء وذكاء، في أغلب الأحيان، لكن حجم المعركة الإعلامية والصناعة الدعائية والأجندات الإقليمية والمحلية المتضاربة بشأن هذه الاحتجاجات هو الظاهرة اللافتة، فـ«الكالوتي» أصبح مسرحاً للمعركة الفلسطينية- الفلسطينية، والعربية- العربية، والأردنية- الأردنية، بشأن المواقف والأجندات والمرحلة المقبلة من الحرب على غزّة!
لعلّ إحدى القصص المهمّة المفترض أن تكون محلاً لاهتمام صانع القرار الأردني في المرحلة المقبلة أهمية الجبهة الداخلية وعدم السماح لأي خطابٍ بالمساس بها، لأنّ من الواضح أنّ هنالك صراعاً دولياً وإقليمياً على ترسيم ملامح النظام الإقليمي الجديد، والأردن ليس في حسبة إيران وحلفائها، ولا إسرائيل والمشروعات الإبراهيمية التي تسير في ركابها. وفي حال عاد ترامب إلى البيت الأبيض، فستزيد العزلة الأردنية بصورة كبيرة، وسوف يكون الأردن، كما حدث في «قضية الأمير حمزة»، هدفاً مرّة أخرى لمن يريد أن يأخذ البلاد إلى جانبه، سواء كانت إيران التي تريد نسخة شبيهة بما يحدُث في سورية والعراق ولبنان من هيمنة وحكومات عاجزة وحركات موالية لها، أو الأجندة المقابلة التي ربما تنظر إلى الأردن جزءاً من حلّ القضية الفلسطينية أو في أحسن الأحوال بدورٍ هامشي محدود.

جديد وثيقة المناطق الثلاث في سورية

راتب شعبو

صدر في 8 الشهر الماضي (مارس/ آذار) إعلان مشترك بين ثلاث مناطق سورية (درعا البلد، القريا، ريف حلب الشمالي) تحت اسم وثيقة المناطق الثلاث، وهي مجموعة مبادئ يطمح المبادرون إلى أن تكون «موضع توافق وترحيب شعبي على امتداد البلاد». ليس لكل ما يمكن أن يقال بشأن هذه المبادرة أن يخفي أو يقلل قيمة مسعى أصحابها الجديرين بالتقدير الذي يستحقّه كل من ينشغل في إيجاد مخرج لائق لشعبه وبلده المنكوبين. وينطبق القول نفسه على المنضمّين تالياً إلى المبادرة التي تختلف عن عشرات ظهرت في السنوات الأخيرة في أنها الأكثر تعبيراً عن انقسام الواقع السوري. انطلقت المبادرات السابقة دائماً من مركزية وطنية سورية مفترضة تمثلها المبادرة نفسها، حتى لو نظرت إلى المناطق والجماعات السورية بوصفها كياناتٍ قد تصل كيانيّتها، في بعض المبادرات، إلى حد اقتراح إدارات ذاتية. كانت كل مبادرة بمثابة مركز سوري مفترض يسعى إلى إعادة ترتيب سورية، وإن يقترح بعضها قدراً واسعاً من اللامركزية. وقد انعكست هذه الاشتمالية السورية في تسمية المبادرات السابقة، فمن النادر أن تبنّت مبادرة تسميةً تخلو من كلمة سورية، اسماً أو صفة. على هذا، يمكن القول إن وثيقة المناطق الثلاث تنفرد باعتماد منظور آخر ينطلق من مستوىً أدنى، هو مستوى الواقع السوري الفعلي، واقع تعدّد السلطات وتباين شروط العمل السياسي بين المناطق، فتنطلق لذلك من اقتراح العمل المشترك بين ثلاث مناطق، ليس للمبادرين سلطة مهمّة في أيٍّ منها، الأمر الذي يجعل الوثيقة أقرب إلى وثيقة عهد. بسبب انكماش الدولة الرسمية في سورية وفقدانها السيطرة الكاملة على المجال الجغرافي السوري، سنوات، صار سكّان سورية يعيشون أزمنة سياسية مختلفة باختلاف السيطرة السياسية والأمنية في المناطق، ذلك أن الانشغال السياسي للسكّان وشروط عملهم صارت مختلفة باختلاف السلطة المسيطرة في مناطقهم، الأمر الذي جعل العمل السياسي السوري في الداخل مشتتاً. المفارقة التي أنتجها هذا الواقع أن المهتمين من السوريين في الخارج باتوا، بسبب «خارجيّتهم» وتحرّرهم من انقسام الزمن السياسي السوري، الأقدر على تمثيل عمل سوري موحد. هذا ما يفسّر أن معظم المبادرات التي نتكلّم عليها تنشأ في الخارج وتبحث عن مرتكزات داخلية لها. الانطلاق من «المناطق» هو الجديد الوحيد في الوثيقة التي يُحسَب لها الجرأة في النظر إلى الواقع السوري في عينيه. إنه واقعُ عميق التمزّق كما لم يسبق له أن تمزّق من قبل، ويفتقد إلى أي سلطة تعلو على هذا التمزق، وتمتلك من ثم فرصة توحيد ما تمزّق.
في المرحلة التي جرى فيها تقسيم سورية رسمياً، في ظل الاستعمار الفرنسي، بداية عشرينيات القرن الماضي، كانت سلطة الاستعمار نفسها تستطيع توحيد سورية حين تشاء، كما استطاعت تقسيمها حين شاءت، فقد كانت تمتلك القوة فوق هذا التقسيم ومن خارجه. اليوم، لا تمتلك أيٌّ من السلطات القائمة في سورية القوة السياسية ولا الأخلاقية ولا العسكرية التي تسمح لها بتوحيد سورية. المبادرات التي حاولت توحيد إرادة السوريين حول مركز سياسي بمبادئ ديموقراطية أو إسلامية أو بينهما، كانت تفتقد كثيراً إلى القوة المادية. حتى لو آمن السوريون بما تقول هذه المبادرات وبأصحابها، فهذا لن يفيد في التغلّب على عطالة الواقع الذي تحميه فوق ذلك سلطات محلية تحميها سلطاتٌ خارجية. لم تكن العلة في توفر المبادئ ولا في صياغة الأوراق ولا في وجود الشخصيات الوطنية المحترمة ذات الإرادة، بل في غياب الأداة وآليات العمل المحدّدة. حتى الدعوة الإسلامية الأولى لم تكن لتتمكّن وتثبت في الأرض لولا توفرها على القوة المادية، وما كان لها أن تجمع القبائل العربية حول أفكار عالمية تعلو على الانقسامات القبلية، لولا ذلك.
هل تنجح الوثيقة المذكورة في تجميع

> يكون العمل المحلي سبيلاً مجدياً إلى الوطنية السورية حين يكون ضمن إطار، وفي تفاعل مباشر مع مؤسّسة وطنية سورية ديمقراطية حاضرة وقوية

المناطق، وفي إيجاد آلية تجاذب تحتية تتغلّب على قوة المصالح المتعايشة مع الانقسام السوري؟ يتمنّى المرء أن يتفاءل، وقد يغذّي هذا التفاؤل ما حظيت به الوثيقة من اهتمام وتغطية إعلامية. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن الآلية أو الطاقة الجاذبة التي تسعى الوثيقة إلى توليدها تنطوي على إعاقة ذاتية سببها أنها تمنح، بصورة تلقائية، المناطق التي تنضم إلى المبادرة، ذاتية خاصةً بشكلٍ يمكن أن يولد التنافر فيما بين الذاتيات التي لا يجمعها مركز له قيمة سياسية واعتبارية، سيما أن المناطق المشاركة متباينة في الواقع إلى حدٍّ يسمح بالتنافر. في وقتٍ يبدو أن العمل التحتي لتجميع سورية قطعة قطعة ينسجم مع تعميم السياسة ومع الإنسانية العادية، بحسب لغة الوثيقة، فإنه ينطوي على إشكالية تمثيل المناطق، بما يشبه إشكالية تمثيل أي شعب أو جماعة. مثلاً، يسعى تجمع العملِ الوطني في الساحل السوري، أول المستجيبين لمبادرة الوثيقة، إلى أن يمثل الساحل، بوصفه «رافداً سورياً وطنياً»، ويؤكد أن «خيارات أبناء الساحل هي نفسها خيارات الإجماع السوري المشترك». طبيعي أن في الساحل، كما في كل منطقة أخرى، من يعمل على تمثيل المنطقة بخياراتٍ سياسيةٍ أخرى لا توافق على الوثيقة، خصوصاً أن الكلام على «إجماع سوري مشترك» بعيد عن الواقع بعد سورية عن وحدتها.
وإذا أردنا التعليق على تجمّع أبناء الساحل، يمكننا القول إن هذا التجمّع يبتعد، في ظنّنا، عن الصواب، كلما اقتربت عبارته «أبناء الساحل» من كونها تعني «العلويين». نقول هذا، مع الثقة بنزاهة القائمين على المبادرة وتاريخهم ووطنيتهم، ولكن من باب الخشية والرأي. فما يحتاج إليه عموم العلويين هو الخروج بهم من الدائرة التي يُحشرون فيها من كل حدب وصوب، وهي اعتبارهم ذاتاً يتنافس بعض أبنائها على تمثيلها، أو يرميها آخرون، كتلة واحدة، في خانة النظام المجرم. هذا خطأ، حتى لو ظهر للعين اليوم أن لمعظم العلويين مواقف سياسية متقاربة. في الحقّ أن التعامل مع أي جماعة مذهبية على أنها ذاتٌ سياسية يعادل تجريدها من السياسة وتحويلها إلى أداة. ومن يحتاج إلى مثل هذا المسلك ويستفيد منه هو نظام الأسد، وليس الساعين إلى التحرّر منه. افتراض أن العلويين ذات سياسية، يكافئ عزلهم، ودفعهم إلى اختيار «الانطواء المحلي» الذي تحذر منه الوثيقة. ولا ننكر أن اللحظة التي يمرّ بها السوريون اليوم تساعد، بل تغري، من يريد، على مأسسة هذه اللحظة وحبس الجماعات المذهبية في أقفاص «سياسية» على الطريقة اللبنانية والعراقية. يكون العمل المحلي سبيلاً مجدياً إلى الوطنية السورية حين يكون ضمن إطار، وفي تفاعل مباشر مع مؤسّسة وطنية سورية ديمقراطية حاضرة وقوية، بحيث تحمي من تبلور ذاتيّات محليّة مناطقيّة أو مذهبيّة لها من الحضور والقوة ما يتفوّق على حضور الذاتيّة الوطنية وقوّتها.

(كاتب سوري في فرنسا)

كاريكاتير طارق نجم

توزيع أدوار في السياسة الخارجية الفرنسية

سلام الكواكبي

احتفلت وسائل الإعلام الإسرائيلية، اليمينية واليمينية المتطرّفة، بما ورد من في مطالعة رئيس الوزراء الفرنسي الشاب غابرييل عتّال، في معرض إجابته على مجموعة نواب حزب فرنسا الأبية وبعض النواب الشيوعيين، الذين طلبوا من الحكومة، في جلسة استجواب عادية، التوقّف فوراً عن تصدير الأسلحة إلى إسرائيل. تقمّص عتّال دور المدّعي العام في قاعة محكمة، لا دفاع فيها ولا شهود ولا محلّفين ولا قضاة حتى. وبلهجة حادّة تجاوزت عمره القانوني، لتظهر وكأنها صراخٌ في باحة مدرسة، اتهم الرجل مثيري الموضوع من ممثّلي أحزاب اليسار «المتطرّف»، بأنهم ممن يؤيدون «إرهاب» حركة حماس. وبأنهم يتحدّثون عن الجيش الإسرائيلي بسلبية عالية الجرعة وكأنه «هو من قام بهجوم 7 أكتوبر»، وذلك حسب تعبير السياسي الشاب القادم من صفوف الحزب الاشتراكي قبل أن ينخرط في المجموعة الرئاسية المنتخبة سنة 2017 مع الرئيس ايمانويل ماكرون. وقد استفاض وكأنه كان مستمتعاً بهذا الدور، حيث قال إن «ما يحصل من أحداث مؤسفة في غزّة (...) جاء إثر حادثة إرهابية قميئة وهمجية ارتكبتها حماس على الأراضي الإسرائيلية، وهو الأمر الذي يتجاهله نوّاب حزب فرنسا الأبية». ولقد عبّر، مستمرّاً في الصراخ، عن أسفه لتكرار موقف هذا الحزب الذي دائماً ما «يتجاهل طبيعة الحدث ووجود ثلاثة من الرهائن الفرنسيين بيد حماس». ولكي يُظهر مدى امتعاضه من موقف هذا الحزب، المؤيد وقف إطلاق نارٍ فورياً في غزّة، والمطالب بمحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، من أي جهة أتت، فقد أشار بسخرية إلى أن في توجيههم اللوم دائماً إلى إسرائيل، وكأن قيادتها السياسية والعسكرية «قد استيقظت صباحاً وقرّرت غزو القطاع» من دون سبب، مجانبة لحقيقة ما حصل.
وبالطبع، لم يتطرّق غابرييل عتّال، في مرافعته السميدعية هذه، بكلمةٍ إلى عشرات الآلاف من الضحايا الفلسطينيين والدمار الممنهج الشامل الواقع في القطّاع، فهذا يبدو له، وإن لم يصرّح بذلك جهاراً، لا يعدو أن يكون تفصيلاً وحادثاً مؤسفاً لا يستحقّ التوقف عنده خلال دفاعه عن العملية العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزّة. وذلك على الرغم من أن السياسة الخارجية الفرنسية قد وضعت بعضاً من الماء، ولو عكراً، في نبيذ تأييدها المطلق لإسرائيل، والذي برز في بداية الحرب الإسرائيلية على غزّة.
وفيما تبقّى له من وقت محدد للإجابة، انتقل رئيس الحكومة ليقول إن وزير الدفاع سيباستيان ليكورنو يكرّر، ومنذ أشهر، أن الصادرات العسكرية الفرنسية إلى جيش «الدفاع» الإسرائيلي محدودة للغاية ولم تتجاوز مبلغ 15 مليون يورو سنة 2022 (ونحن في سنة 2024)، مضيفاً أنها محصورة بمكوّنات تدخل في تجهيز أسلحة دفاعية إسرائيلية، كالقبّة الحديدية، والغاية منها «حماية الأراضي الإسرائيلية من الاعتداءات».
يبدو واضحاً، إذاً، أن السياسة الفرنسية تتقاسم الأدوار، ففي حين يوقّع رئيس الجمهورية ماكرون مقالاً صحافياً إلى جانب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والعاهل الأردني عبد الله الثاني، نشرته صحيفة لوموند قبل أيام، فيه دعوة واضحة إلى وقف إطلاق النار، يتحدّث وزير خارجيته عن إمكانية إيقاع عقوبات على إسرائيل في حال استمرّت الانتهاكات الواقعة على العمّال الإنسانيين من الأجانب، وصولاً إلى رئيس الوزراء الذي يركض ذات اليمين وذات اليسار ليُعبّر عن دعمه ما تقوم به تل أبيب «بغموض بنّاء»، ربما يُساعده لاحقاً في التملّص منه، فهو يُسارع لاتخاذ موقف حاسم مما يعتبره عملاً «معادياً للسامية» إثر خلاف في معهد عالٍ بين الطلبة المؤيدين لحقوق الشعب الفلسطيني والطلبة المؤيدين لاعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي، وذلك طبعاً من دون أن يستطلع التفاصيل. غابرييل عتّال، وبعد أن كان ناطقاً حكومياً ثم صار وزيراً للتربية وصولاً إلى موقعه الحالي في رئاسة الحكومة، تبنّى دائماً مواجهة الحديث عن الديْن العام الهائل أو عن انهيار القطاع الصحّي أو عن فقر قطاع التربية والتعليم، بالتركيز على عباءة التلميذات أو حجابهن، مُفضّلاً تمييع الموضوع في حديثٍ مبهم عن علمانيةٍ تكاد تصبح ديناً له متشدّدوه، ما يؤدّي إلى إطاحة مبادئها الحقيقية عرض الحائط. واليوم، تُضاف إلى جعبته ذخيرة فعّالة، تهمة «معاداة السامية».

> اتهم رئيس الوزراء الفرنسي ممثلين عن أحزاب اليسار «المتطرّف» بأنهم ممن يؤيدون «إرهاب حماس»

(كاتب سوري في باريس)

عن اغتيال المقاوم الفلسطيني نفسياً

عصام شعبان

في مشهد الحرب، تعمل استراتيجية الدعاية الصهيونية على تشويه الفلسطيني المقاوم، بكل السبل، عبر وسائل إعلامها. تروّج الأكاذيب وتحاول تثبيتها كحقائق للتداول، عالميا وعربيا. وخلال ذلك، تستهدف فصائل المقاومة وقياداتها، ويروج أن عملية 7 أكتوبر متاجرة بالقضية الفلسطينية مع أطراف خارجية، وأن قيادات حركة حماس تحوز مكاسب شخصية، فهي تسعد مع أسرها برغد العيش في الفنادق في الخارج، بينما يعيش أهل القطاع البؤس، محاصرين جوعى، ويسرق أعضاء «حماس» المساعدات، أي أن المقاومين، كقيادة، متاجرون بقضية الشعب، وكأفراد لصوص. والتشويه هنا أداة إرباك للجمهور، تهدف إلى التأثير على المشاعر وتصعيد معدلات القلق، وإنتاج مساحات من الهشاشة النفسية، تُضاف إلى صدمة الحرب، بما يسهل تغيير القناعات والمواقف لدى الجمهور، وكسر صمودهم. وفي محاولة لتقويض المقاومة، تركّز إسرائيل على الداخل الفلسطيني، الذي يجب أن يندم على أي فعل مقاوم، وهو يشاهد قطاع غزّة مدمّرا، محتلاً لا محرّراً، وأهل الضفة مقيدين، تُرتكب ضدّهم أعمال القتل والاعتقال، وبدلا من الإفراج عن أسراهم أو تحسين ظروف سجن هؤلاء الأسرى، ينكّل بهم ويضاف إليهم آلاف. تهدف أدوات العقاب تلك، بجانب تصوير فصائل المقاومة عناصر انتهازية، وأنانية لا يهمّها سوى مصالحها، إلى إنتاج صراع نفسي داخلي، يتزامن مع العقاب الجماعي، ليصل بعضهم إلى أن لا فائدة من فصائل مقاومة، تلحق الأذى بمواطنين عزّل في قطاع غزة. ولكن الواقع أمام الجميع، لمن يريد أن يستبصر، أن العدوان الإسرائيلي يُمارس على أهل قطاع غزّة والضفة الغربية، ولا يستند على موقع جغرافي، بقدر ارتباطه بالموقف من الاحتلال، ومن ذلك قتل المثقف الفلسطيني وليد دقّة، وهو في الأسر منذ 37 عاماً، وبشكل مقصود، بعد أن مدّد الاحتلال سجنه عامين، رغم مرضه بالسرطان، كأداة إفناء الجسد بعد تقييده، بما يمثل اغتيالاً يهدف إلى كسر صمودٍ مدفوع بحبّ الحياة والحرية. لم يمنعه طول فترة السجن من أن يفكّر ويناقش ويبدع، ردّاً على محاولات هزيمته، وهو المتبنّي فكرة المقاومة فعلاً وممارسة. يريد الاحتلال إنهاء هذه الحالة، وتشويه شخوصها، وهزيمة أرواحهم، واغتيالهم نفسيا، كلما أمكن، وعزلهم، استكمالاً للحصار جغرافيا بين سكّان غزّة والضفة الغربية، وبين الضفة ومجمل الأراضي المحتلة، عبر حواجز مادية وأخرى نفسية، يستخدم فيها التنكيل والقهر، ويكشف عن طبيعته السيكولوجية العدوانية والاستعلائية. يركّز الاحتلال على قطاع غزّة ساحة حرب متكاملة، محاولاً إخضاع سكّانه عبر الانتقام، ويوظّف كل أدوات الحرب، لتشكّل معا ضغطاً نفسياً واجتماعياً، على دوائر متصلة يُراد قطع وصلها، وتفكيك لحمتها النفسية والاجتماعية، يضغط على مجمل السكّان بالحصار والاستهداف العسكري، الذي لا ينقطع، ويهدّد بتوسعيه في رفح. وعبر تشويه السمعة، يحاول تفكيك الحاضنة الشعبية للمقاومة ونبذها اجتماعيا عبر التشويه، بما يساهم في حلحلة وإضعاف الصمود النفسي، وتوجيه الغضب إلى المقاومة، لكي تقدّم تنازلاتٍ في جولات التفاوض، هدفاً مباشراً، متّصلاً بهدفٍ استراتيجي، نفي المقاومة فكرةً وتنظيماتٍ وأفراداً.
ويأتي الاغتيال النفسي، للأفراد والجماعات، سلوكاً مستمرّاً، بوصفه تكتيكاً للحرب، يمارَس عبر الأكاذيب والتشويه وسلوكيات عدوانية، تتفاوت درجاتها حسب تطورات المواجهة الميدانية أو ظروف اعتيادية (أو ما يجب ان نعتبره اعتيادياً من احتلال وحصار). ومع جريمة استهداف ثلاثة من أبناء رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنيّة، وأربعة أحفاد، يزيد عدد شهداء عائلته إلى أكثر من 60، يعلن جيش الاحتلال وأجهزته الأمنية أن الاغتيال كان مبنياً على معلومات استخبارية، استهدف عناصر من «حماس»، كانوا في طريقهم لتنفيذ عملية عسكرية. وهذا تبريرٌ لم تصدّقه صحف إسرائيلية، لأن السيارة التي قصفت كانت تقل أطفالاً، وربما يريد الاحتلال أن تكون الرواية من الأصل غير مصدّقة. تلقى هنيّة الرسالة، معلقا أن أبناءه ليسوا أفضل من شهداء قدّموا دماءهم للدفاع عن حرية شعبهم، وأن الاستهداف لن يمنع استمرار التفاوض لوقف الحرب وعودة النازحين. قبل الجريمة، كان لافتا أن «حماس» لم تردّ على أكاذيب سابقة، يروّجها الاحتلال، غرضها هزّ الثقة في قيادة المقاومة، كما ادّعاء انفصال أبناء القيادات عن سكان غزّة، سواء جاء في منشورات تلقيها طائرات الاحتلال أو تبثّها صوتيا المسيّرات، تتضمّن سخرية وتحقيراً للمقاومة، وتتبنّاها وسائل إعلام، وتتبرّع بدور المحقّق شكلاً والمحرّض مضموناً، تفتش في سجل عائلات المقاومة وتتبعها، وتناقش بهدف تعظيم مشاعر العداء تجاههم، كيف وأين يعيشون. بينما يعرف أهل القطاع، بحكم تفاعلاتٍ اجتماعية، جوانب من حياة أسر قادة المقاومة، ليسوا منعزلين، يذهبون إلى مدارس حكومية، ويتشاركون ظروف العيش نفسها في شريط ضيق محاصر، وتُنشر حول ذلك شهادات، بعد الجريمة التي طاولت أبناء لإسماعيل هنية وأحفاداً، والذين ظلوا في مخيم الشاطئ شمال القطاع. ومع الاغتيال، اتّضح كذب دعاية سابقة، لكن آخرين ذهبوا إلى البحث عن باقي سجل العائلة، أين يقيمون حالياً، في غزّة أو خارجها. يضعنا سلوك التلفيق والكذب أمام معضلةٍ حقيقية أن يعتبر قطاعٌ من الجمهور أنه رقيبٌ على الحياة الخاصة، وأن تقيّد حركة الفلسطيني المشتغل بالعمل أمراً طبيعياً، وإنْ لم يقيّد فهناك شكوكٌ تدفع إلى تتبع سجل تحرّكاته مع أسرته، بحثا عن نقص في النزاهة وفرص للتربّح. وتظهر هذه الفطنة المدّعاة فقط مع فصائل المقاومة، ولا تظهر مع من يصطفّون مع جبهة الاحتلال، ولا تتناول لصوصاً فعليين ينهبون أموال شعوب تعيش تحت وقع الفساد والاستبداد.
إجمالا، يهدف الاغتيال النفسي، الذي يمارسه الاحتلال، بما فيه من تشويه قادة المقاومة وأفرادهم، إلى النيل من عزيمتها، وكسر صمودها، وتشويه صورتها الرمزية، وهو تكتيك حرب، غرضه إلحاق الهزيمة النفسية بصفوف المقاومة ومحيطها، بعد أن عجز الاحتلال عن وقف عمليات المقاومة وإخضاعها في ساحة التفاوض. ويتّخذ الاغتيال من بثّ الأكاذيب وهزّ الثقة في المقاومة أداةً لتحطيم المعنويات، وتعظيم المعاناة الحياتية، عبر صراع نفسي مستجدّ، تدرك إسرائيل أن حصار المقاومين عبر محاولات التشويه يُحدِث ارتباكا وينال من الصمود النفسي، وهو هدفٌ ضروري يمهّد لبيئة تسهل تحقيق هدفها النهائي، تقويض المقاومة وسلطة حركة حماس، وتغيير الواقع السياسي في قطاع غزّة الذي يمثل تحدّيا ضخماً، ليس من الممكن حسمُه عسكريا. لذا؛ تستخدم كل أدوات الحرب، اقتصاديا وعسكرياً وإعلامياً، وتمارس الضغوط النفسية في دوائر ثلاث: تستهدف الأولى مجمل السكان الذين تعرّضوا لصدمة الحرب وتداعياتها، مع قصفٍ يومي مقصود، وتستهدف الثانية أفراد المقاومة وتنظيماتها في الميدان، وعلى عاتقها مسؤولية للدفاع ومواجهة جرائم الاحتلال، وبينما وهم في المعركة، يتعرّضون لضغوط واتهامات، أكثرها قسوةً أنهم منفصلون عن أبناء شعبهم، انتهازيون يحققون مصالح شخصية، وهذا يفضي إلى نزع الشرعية والمصداقية عنها. وتستهدف الدائرة الثالثة الرأي العام العربي، وتحاول عزله عن القضية الفلسطينية، عبر تشويه المقاومة، وتحميلها أسباب العدوان، فيما رموزها تقتل ومقارّ حكمها تهدم، أي تُدمّر رمزيتها المعنوية والمادية معا.
ولكن جولة الحرب الدعائية، التي تخوضها إسرائيل اليوم، ضد المقاومة، لم تعد، رغم ما تحصُده من مساندة، تحقّق أغراضها، فسرعان ما تدحض الممارسات الروايات المختلقة، كما لم تلغ التفاصيل التي يُراد أن نغرق فيها صورةً كلية للعدوان توسّع دوائر التبصر والتضامن، هذا من دون إغفال لخسائر وتضحيات كبرى، وحقّا في نقد ممارسات لحركة حماس وتصوّراتٍ سياسيةٍ لها، لكن من دون اصطفافٍ مع منطق المحتل.

> جولة الحرب الدعائية التي تخوضها إسرائيل اليوم، ضد المقاومة الفلسطينية، لم تعد، رغم ما تحصُده من مساندة، تحقّق أغراضها

(كاتب مصري)

هذا المشهد في الإقليم

صلاح الدين الجورشي

أصبح كل شيء في غزّة خارج الخدمة، تحوّلت مستشفياتٌ عديدة إلى خراب. وتحت ركام من الحجارة دُفن تحته مئات من الجرحى والمرضى، لم يتوقّف الصهاينة عن اقتراف عدوانهم الوحشي. صام الغزّيون في رمضان على الفتات. تواصل صيام كثيرين منهم أياما من دون أن يدخل بطونهم شيءٌ باستثناء الماء والتراب المتعفّن وأوراق الشجر.
هل يصحّ وصفُ الذين ارتكبوا كل هذه الجرائم بالجيش؟ لم يترُكوا منزلاً ولا مدرسة ولا مسجداً ولا كنيسة ولا كشكاً إلا وأصابوه بدبابتهم وطائرتهم التي تسلموها من أميركا. هل هذه أخلاق الجيوش؟ وهل ما فعلوه بالأطفال والنساء والشيوخ من قواعد الحرب؟ لهذا قرّروا استهداف الصحافيين. لا يوجد في العالم عسكريون أو خبراء في القانون والعلوم السياسية يعتبرون هذا السلوك مشروعا. يُجمع الكل على أن ما حدث ويحدث شغل عصابات المافيا التي من عادات زعمائهم «من يتحدّاني أقتل أبناءه وأحفاده حتى يستسلم وأتمكّن من قتله». هذا ما حصل لعائلة الزعيم الصابر إسماعيل هنية، الذي لن يستسلم.
رغم الدعم الأميركي المستمرّ وبعض المساندين للبيت الأبيض، فإن العنجهية الإسرائيلية إنتاج ردود فعل عكسية، فكلما طالت الحرب واتّسعت دائرة الانتقام الوحشي وتجلّى الدمار في أبشع صوره، كانت النتيجة مناقضة لما يتوقّعه مرتكبوها. هناك وعي جديد يتّسع تدريجيّاً في العالم بأن الصهيونية أشدّ خطراً وهمجيةً من النازية. الصهيونية تعني، بكل وضوح، تهديداً للقيم الإنسانية بمجملها. وهذا ما جعل السيناتور الأميركي السابق بيرني ساندرز، وهو ذو توجّه تقدّمي، يعلن بكل شجاعة «كل الشياطين صهاينة». ولخّص الممثل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، المأساة في قوله «كانت غزّة قبل الحرب أكبر سجن مفتوح، واليوم باتت أكبر مقبرة في الهواء الطلق، ومقبرة لأهم مبادئ القانون الإنساني». تتواتر الاجراءات العقابية ضد إسرائيل من أصدقاء الأمس. تتّجه إسبانيا نحو الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وترى هذا ضمن المصلحة الاستراتيجية لأوروبا، فرئيس وزرائها بيدرو سانشيز يقدّر أن أوروبا أصبحت مهيّأة للاعتراف بدولة فلسطين التي يرفض نتنياهو حتى مجرّد ذكر اسمها. وتركيا بعد تردد طويل تعلن «قرارها تقييد صادرات إلى إسرائيل يشمل 54 منتجا، منها الإسمنت وحديد الإنشاءات والفولاذ المسطّح والرخام والسيراميك». ومن شأن هذا أن يؤدّي إلى «زيادة في الأسعار، ما سيؤثر بشكل فوري على تكلفة المعيشة ونشاط الاقتصاد الإسرائيلي بأكمله»، حسب رئيس قطاع الأعمال في إسرائيل دوبي أميتيو. هذا في وقت تُستأنف فيه للأسف المباحثات بين اسرائيل وأندونيسيا من أجل تطبيع قريب رغم الحرب الظالمة ضد غزّة!. وتدرس عدّة دول احتمال اتخاذ قرارٍ بوقف بيع الأسلحة إلى إسرائيل مثل كندا وحتى بريطانيا.
أصبح دخول إيران في الحرب وشيكا. ويندرج في حقّها في الدفاع الشرعي بعد استهداف مقرّ دبلوماسيٍّ لها في دمشق. وبالتالي، منطقة الشرق الأوسط مهدّدة بحرب واسعة، بعد أن أكّدت واشنطن أنها ستدافع عما تسمّيه أمن إسرائيل. وهذا يعني أن تل أبيب تشكّل حالياً تهديداً مباشراً وعاجلا للأمن الدولي. وستشهد الأيام المقبلة تحوّلات كبرى لمسار الحرب المرشّحة لتصبح حرباً إقليمية، وليست فقط عدواناً على مدينة غزّة، فالهجوم الإيراني لن يكون نزهةً عابرة، وسيكون الردّ الإسرائيلي الأميركي قويّا، لكنه لن يُضعف إيران التي استعدّت لمثل هذا اليوم منذ مدة طويلة. وحزبُ الله سيكثّف من هجماته، وربما تقرّر الحكومة الصهيونية اكتساح لبنان. فهل ستتمكّن اسرائيل من مواجهة الجميع كما يدّعي نتنياهو، فالمنطقة مرشّحة لدخول مرحلة جديدة.

حربٌ فاترةٌ تهدّد العالم

فاطمة ياسين

يثير تشكيل تحالف حقيقي يضم روسيا والصين قلقاً في أروقة السياسة في الولايات المتحدة، حيث يعيد إلى الأذهان الفترة الشيوعية، عندما كانت للصين والاتحاد السوفييتي عقائد تشكّل أرضية جيدة لتقارب استراتيجي في مواجهة «الإمبريالية»، لكن الأفكار الشيوعية التي كانت الصين والاتحاد السوفييتي يتبنّيانها وتضعهما في عداء دائم مع الولايات المتحدة، بما تمثله من أفكار رأسمالية، لم يجعل التحالف الصيني والسوفييتي بتلك القوة، بسبب أولويات تخص البلدين، واعتبارات أيديولوجية مبنيّة على فهم كل منهما الماركسية وتطبيقها. وبعد الحرب الباردة، نبذت روسيا الأفكار الشيوعية، وارتضت نظاما سياسيا أقرب إلى نظم العالم الثالث التي تعتمد على شخص ذي كاريزما وجنوح قومي وقوة بوليسية وعسكرية كبيرة ليحكم أطول فترة ممكنة، مع ترك قضايا التنمية في مستوياتٍ دنيا. أما الصين فقد أجرت تطويراً على سياساتها، واعتمدت نوعا من القرارات البديلة التي لا تجد غضاضةً في تبنّي أساليب رأسمالية تطلق الحرية لاقتصادها، مع التمسّك بنظام سياسي، اقترحه النموذج الشيوعي، يعتمد على الحزب القوي ذي العقائد المتصلبة. تغيّر حال البلدين في الاقتصاد والسياسة، ولكنهما ما زالا يجِدان في الولايات المتحدة ندّاً عنيداً، وما زالت الولايات المتحدة تقلق من تقاربٍ وثيقٍ قد يربطهما.
شهدت فترة الرئيس الأميركي ترامب أدنى مستوىً للعلاقات مع الصين، وانفراجة ضئيلة مع روسيا، وقد تكون علاقاته الملتبسة مع بوتين قد منعت تقارباً يصل إلى حد التحالف القوي بين روسيا والصين. وبانتهاء عهد ترامب، لم يطوّر بايدن صلاته مع الصين، ولكن تدهوراً كبيراً جرى في العلاقات مع روسيا، وصل إلى أعلى مستوى بعد الغزو الروسي أوكرانيا. وكان بايدن قد عكف، منذ لحظته الأولى في البيت الأبيض، على عقد تحالف غربي في مواجهة الصين وروسيا، وجرى تطويره لاحقا. وقد شكّل الغزو الروسي لأوكرانيا مناسبة جيدة لتُظهر الصين بعض الدعم لبوتين. وساهمت العقوبات المتزايدة التي فرضها الحلف على روسيا في مزيدٍ من اقترابها العسكري والدبلوماسي والسياسي مع الصين، وقد سارت إيران أيضا خطواتٍ للتقرّب من البلدين. ويمكن أن تلعب هذه الكتلة دوراً يعيد إنتاج حالة الاستقطاب الكبرى. تمضي أشهرٌ من الترقّب الدولي انتظارا لما قد يقوم به كل طرف، مع ما يجرّه هذا الترقّب من ركود واستقطاب وطوفان في الحالة العسكرية الدولية. كان الاتحاد السوفييتي في موقع القيادة سابقا، وكانت الصين تقف على درجةٍ واحدةٍ خلفه. تغيّر هذا الترتيب حاليا، فمن شأن أي تحالفٍ لها مع روسيا أن يضع الصين في موقع القيادة بالضرورة، فهي البلد ذو النمو الاقتصادي الأكبر، وصاحب النظام السياسي الأكثر استقراراً، رغم الأساليب ذاتها التي تعتمد القمع والقفز فوق حقوق الإنسان وإلغاء الحريات.
وجود شكل من أشكال التكامل الاقتصادي الذي يحتاجه البلدان يمكن أن يكرّس الرغبة في التحالف، باعتبار الصين بلدا مستهلكا للطاقة، يستورد معظم ما يحتاجه من النفط والغاز من الخارج، فيما تعد روسيا بلدا منتجا للطاقة، وأجبرتها العقوبات المفروضة عليها من الغرب على البحث عن أسواق بديلة، فبرزت الصين خياراً مثالياً. وإذا أخذنا في الاعتبار المناورات العسكرية المشتركة بين روسيا والصين في العامين الماضيين، يمكننا النظر إلى المشهد الكلي أنه يشكل نواة قوية للحلف الذي تجد فيه الولايات المتحدة خطراً عليها، علماً أن أميركا لعبت، ولا تزال، دوراً غير مباشر في نشوء هذا الحلف، فسنوات القطيعة والعداء بين ترامب والصين، واستمرار حالة شبيهة في فترة بايدن، وتمترس أعضاء الحلف الأطلسي في وجه روسيا، وسياسة الحماية الجمركية التي تتبناها الولايات المتحدة ضد المنتجات الصينية، وإجراءات سياسية واقتصادية ودبلوماسية أخرى، يمكن تؤدّي جميعا إلى تعزيز هذا الحلف بشكل واقعي، يتجاوز حالة الحرب الباردة إلى حرب فاترة يمكن أن تضرّ بجميع الأطراف.

آراء

نتنياهو كالمستجير من الرمضاء بالنار

مصطفى البرغوثي

لم يعد خافياً على أحد أن رئيس حكومة الاحتلال، نتنياهو، يحاول إطالة أمد العدوان الجاري على قطاع غزّة، بل يسعى إلى توسيعه، ليتحوّل إلى حرب إقليمية شاملة إن استطاع. ويمثل هذا الموقفُ خلاصة لعاملين يتحكّمان في سلوك الحكومة الإسرائيلية المتطرّفة. يخصّ الأول نتنياهو شخصياً، وربما وزير خارجيته كذلك وقادة الجيش الذي أهين يوم 7 أكتوبر. ويدرك نتنياهو أن آخر يوم في العدوان على غزّة سيكون أول يوم لنهايته السياسية، إذ سيواجه عندها، هو وقادة الجيش ووزير جيش الاحتلال غالانت، حساباً عسيراً على أمرَيْن. أولاً، الفشل الماحق في 7 أكتوبر، وثانياً، فشل الحرب التي شنّوها على القطاع في تحقيق أهدافها، إذ لم يستطيعوا، كما وعدوا، اقتلاع المقاومة، ولا استرداد الأسرى بالقوة، ولا استطاعوا فرض سيطرةٍ عسكريةٍ على القطاع، وفشلوا بسبب صمود أهل غزّة وبسالتهم، في تنفيذ الهدف الرئيسي لهجومهم بتنفيذ التطهير العرقي والتهجير لسكان قطاع غزّة. غير أن نتنياهو يواجه كذلك أربع قضايا فساد يمكن لكل واحدةٍ منها أن تذهب به إلى غياهب السجون. العامل الثاني، يحرّكه اليمين العنصري الفاشي بقيادة الوزيرين سموتريتش وبن غفير الذي يسعى إلى إبادة جماعية شاملة، ليس لسكان قطاع غزّة فقط، بل للشعب الفلسطيني عموماً. ولذلك يواصل نتنياهو محاولات تعطيل أي صفقة تبادل للأسرى مع الجانب الفلسطيني، يرافقها وقف إطلاق نار شامل. وقد تعمّد، باعتراف أعضاء وفده التفاوضي، تعطيل المفاوضات مرّة بتقليص صلاحيات الوفد المفاوض، ومرّة بتغيير التعليمات لهم، ومرّة برفض العروض المقدّمة. وقد سبّب سلوك نتنياهو كثيراً من الحرج للحكومات الغربية الداعمة له بالمال والسلاح والدعم السياسي، خصوصاً للرئيس الأميركي بايدن الذي انحطّت سمعة إدارته إلى الحضيض، وصار على حافّة فقدان الانتخابات الرئاسية المقبلة بسبب دعمه ومشاركته في الحرب العدوانية على قطاع غزّة، وبعد أن صارت حكوماتٌ عديدة تخشى التعرّض للمحاسبة على جريمة الإبادة الجماعية التي تنفذها إسرائيل.

وبعد أن مرّرت الولايات المتحدة قرار وقف إطلاق النار في مجلس الأمن، مع أنها حاولت تخفيف أثره بالتضليل بشأن إلزاميته، لجأ نتنياهو إلى إرتكاب ثلاث عمليات استفزاز خطيرة، آملاً أن تجرّ إلى انفجار شامل، أولها اغتيال فريق المساعدات التابع للمطبخ الدولي المركزي، وأتبعها بقصف القنصلية الايرانية في دمشق، ثم جريمة اغتيال وحشية لثلاثة من أبناء رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية مع أربعة من أطفالهم، وواصل، في الوقت نفسه، عمليات القصف الهمجي لقطاع غزّة، وهجمات جيش الاحتلال والمستوطنين في الضفة الغربية.

لا يفكر نتنياهو إلا في إنقاذ نفسه ومكانته السياسية، وهو لا يعبأ حتى بحياة الأسرى الإسرائيليين الذين لا يهمّه أن يموتوا جميعاً بالقصف الإسرائيلي، ولكنه يبدو كالمستجير من الرمضاء بالنار، فكلما طال أمد العدوان، تعاظم تأثير خمسة عوامل لا يستطيع الهروب منها. أولاً، الخسائر البشرية الإسرائيلية، التي تجاوز حجمها ما خسرته إسرائيل في عدوانها عام 1967 وهزمت خلاله ثلاثة جيوش عربية. ثانياً، الصمود البطولي للشعب الفلسطيني في قطاع غزّة والاستعداد الأسطوري للتضحية والثبات، كما رأينا في موقف القائد إسماعيل هنيّة عندما علم باستشهاد أبنائه وأحفاده. ثالثاً، الخسائر الضخمة التي يعانيها الاقتصاد الإسرائيلي، ما أدّى إلى تخفيض التصنيف الائتماني لإسرائيل وبنوكها، بما في ذلك انهيار قطاعي السياحة والزراعة وتدهور قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي يصدّر 50% من الصادرات الإسرائيلية، وانخفاض الصادرات العسكرية الإسرائيلية بنسبة تصل إلى 25%، بالإضافة إلى هروب استثماراتٍ كثيرة من إسرائيل وقرارات صناديق استثمار عالمية كبرى، كصندوقي الاستثمار النرويجي والأيرلندي، سحب استثماراتها من بنوك وشركات إسرائيلية كثيرة. رابعاً، التدهور الحادّ في سمعة إسرائيل وتعاظم عزلتها الدولية إلى حد أصاب بايدن وكثيرين من القادة الغربيين بالرعب والخوف على مستقبل ربيبتهم وحليفتهم الاستراتيجية. خامساً، تعاظم مظاهرات الاحتجاج التي تنظمها عائلات الأسرى الإسرائيليين، والتي اندمجت مع المظاهرات المطالبة بإقالة نتنياهو وإسقاط حكومته وإجراء إنتخابات جديدة. ويترافق ذلك كله مع اتساع مظاهرات الاحتجاج الشعبية وحركاتها في دول غربية عديدة إلى درجةٍ أجبرت بعض حكوماتها على تغيير مواقفها إلى حد منع توريد الأسلحة إلى إسرائيل، كما فعلت كندا.

> تسير حكومة نتنياهو الفاشية نحو مصيرها الحتمي بالفشل، مهما حاولت إطالة عمر عدوانها ومهما تمادت في جرائمها

دفع الشعب الفلسطيني ثمناً باهظاً لهذا العدوان، وضريبة لا مثيل لها للصمود في وجهه، بما في ذلك ما لا يقل عن أربعين ألف شهيد، منهم 16 ألف طفل وأكثر من عشرة آلاف امرأة. وما يزيد على 76 ألف جريح، يتعرّض جزء كبير منهم للاستشهاد بسبب تدمير إسرائيل المستشفيات والمرافق الطبية. ولكن المحصلة العامة تفيد بأن حكومة نتنياهو الفاشية تسير نحو مصيرها الحتمي بالفشل، مهما حاولت إطالة عمر عدوانها ومهما تمادت في جرائمها. ولن يقتصر الأمر على مصير نتنياهو وحكومته، بل سيتعدّاه إلى مصير إسرائيل نفسها نتيجة الانعطاف الفاشي لمعظم مكوّنات المجتمع الإسرائيلي، وإلى مستقبل كل ما يسمّى المجتمع الدولي، والقانون الدولي، ومواثيق حقوق الانسان.

غزّة بقعة صغيرة في عالم واسع وكبير، ولكن فعلها هزّ أركان العالم بأسره من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه. والسؤال الذي يطرح نفسه: ما الذي ستفعله الشعوب الغاضبة على سلوك حكوماتها، خصوصاً منها التي تنكّرت لآلام الشعب الفلسطيني ومعاناته؟ وما الذي ستفعله المنظومة الدولية بعد انكشاف المستوى الخطير لازدواجية المعايير ودرجة التنكر للمبادئ والقيم الأخلاقية وحقوق الانسان التي طالما تشدّقت بها تلك المنظومة؟

لم تعد قضيّة فلسطين مسألة تخصّ الشعب الفلسطيني وحده، والتي وصفها نيلسون مانديلا بأنها قضية الضمير الإنساني الأولى في عصرنا، بل صارت، بعد جرائم الحرب الدموية في غزّة، الاختبار الأكبر للإنسانية جمعاء.

(أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية)

عن الموقف العربي من إيران

لميس أندوني

هناك انقسام في الشارع العربي والقوى السياسية حيال الموقف من إيران، بعضُه حادٌّ ومتطرّفٌ إلى درجة رؤيتها تهديداً أكبر وأخطر من إسرائيل، ويعود هذا، في جزء منه، إلى دور إيران في العراق تحديداً وفي سورية، ومناورتها السياسية بين دعم المقاومة وتثبيت مصالحها ومدّ نفوذها في العالم العربي، ما أثر على الموقف من أي تصعيدٍ عسكريٍّ بين إسرائيل وإيران.

التخوّفات والمحاذير من مصالح إيران مفهومة بدرجاتٍ مختلفة، لكن الإشكالية الأساس تظهر في الانسياق مع السياسة الأميركية في اعتبار إيران الخطر الوجودي الأكبر، وبالتالي، الدفع باعتبار إسرائيل حليفاً «طبيعياً» للعالم العربي لولا «عقبة» القضية الفلسطينية، أي أن «القضية» مجرّد عامل مصطنع يمكن إزالته أو على الأقل تحييده خدمة لمصالح أميركا الاستراتيجية. ويقع سياسيون (وبعض الدول) في هذا المطبّ، لأن هذه المقولات تناسب مصالحهم، لكن كثيرين أيضاً ينقادون إليها خوفاً من «مدّ شيعي» أو لاعتقادٍ يجري ترسيخه مفاده أن إيران بلد عدو عبر التاريخ.

السياسة الأميركية واضحة، مصلحتها في البقاء القوة العظمى الوحيدة، والهيمنة على الإقليم تقتضي إنهاء القضية الفلسطينية وتجاوز حقوق الشعب الفلسطيني تمهيداً لإقامة حلف عربي إسرائيلي أمني عسكري تقوده أميركا. وقد اتخذت خطوات عملية أهمها ضمّ إسرائيل تحت القيادة الوسطى للجيش الأميركي، أي في الإقليم، بعد أن كانت الدولة الصهيونية منضويةً تحت عباءة قيادة الجيش الأميركي في أوروبا. وما الدفع إلى تطبيع تحالفي كامل، والاستعجال في تطبيع سعودي إسرائيلي، إلا مسعى إلى استكمال المخطّط الأميركي. ويتطلب هذا تصوير إيران أنها التهديد الأكبر الذي يستوجب تشكّل هذا الحلف الإسرائيلي العربي. عليه؛ يجب أن نحافظ على البوصلة الأساس؛ في اعتبار المشروع الصهيوني الإحلالي هو الخطر الوجودي الأكبر على العالم العربي؛ الذي لفلسطين امتداد تاريخي وجغرافي معه، فنزع الالتزام بالقضية الفلسطينية من الوعي الجمعي العربي شرط ضروري لتحقيق أهداف أميركا المعلنة، لأنها ليست سرّية، ولا مخفية. لكن هذا لا يعني توظيف التبرير لقمع أي نظام شعبه، ويجب إدانة أنظمة عربية حليفة لأميركا تستخدم الخوف من إيران ونفوذها للتنكيل بمعارضيها. لا يمكن إنكار أن للمواقف المعادية أو المعارضة لإيران معطيات ومسببات، فهي، بصفتها قوة إقليمية، تضع مصالحها أولاً، ولذا نراها تناور بين دعمها المقاومة وتفاهمات مع أميركا تتعارض مع مصلحة الشعوب العربية والمنطقة بأسرها. مثالاً، موقف إيران السياسي والعملي عشية الحربين الأميركيتين على العراق في 1991 و2003، ففي الأولى احتجزت الطائرات التي أودعها العراق لديها قبل الحرب، وفي الثانية لم تعارض، بل كان هناك تفاهم على عدم التدخّل، وحتى التواطؤ، بحجّة الانتقام من شن العراق الحرب ضدها عام 1981.

يجب الإقرار بأن الحرب بدأت بإعلان الرئيس العراقي الراحل صدّام حسين، بتشجيع من دول خليجية، إلغاء اتفاقية الجزائر مع إيران، لكن الأخيرة استمرّت، عندما انسحب الجيش العراقي من أراضيها، بعد «اكتشافه خديعة هذه الدول»، بهجومها ومعاداتها بغداد، فالمصالح والانتقام كانا يحرّكان سياساتها، لكن هذا لا يعني أن قرار الحرب كان صائباً، فواشنطن، كما اتضح للجميع، كانت تريد إضعاف البلدين، والعراق بخاصة، بوصفه قوة رادعة لإسرائيل في المنطقة. يعني ما سبق أن العلاقة بين العالم العربي وإيران كانت، منذ عقود، وما زالت، مسكونة بمخاوف، بعضها حقيقية، من إيران، وبخاصة نفوذها بين الشيعة في دول الخليج العربي، لكن ردود فعل تلك الدول كانت منقادة للأجندة الأميركية. لذا تضايقت واشنطن حين نجحت الصين بإطلاق حوار سعودي - إيراني، في الوقت نفسه، دعمت إيران، وإنْ بما يناسب مصلحتها، القضية الفلسطينية، التي لم تجد من يدعمها، وإن كان هناك خيط رفيع، لكنه فاصلٌ أحياناً، بين دعم إيران المقاومة وتغليب المقاومة لمصالحها، كما أن تقاعس النظام العربي الرسمي يضطرّ المقاومة إلى اللجوء الى طهران للدعم بعد تخلي الدول العربية عنها. الحل الأمثل لإشكالية العلاقة العربية الإيرانية هي الحوار والتفاوض مع طهران من منطلق الالتزام بالدفاع عن أي حقوق عربية مشروعة، وفي الوقت نفسه، عدم السماح لواشنطن بالسيطرة على مفاهيم هذه العلاقة. ولو كان هناك نظام عربي رسمي قويّ لما تطاولت طهران أو دولة أخرى على المصالح العربية، والحديث هنا عن مصالح وطنية مشروعة وعن الاستناد إلى القانون الدولي، وليس إلى مصالح ضيقة لفئاتٍ حاكمة هنا وهناك.

> إذا كان العرب دائماً مستعدّين للمفاوضات مع إسرائيل، فكيف يمكن تبرير عدم الدخول في مفاوضات مع إيران بشأن أي خلافات أو مشكلات

لا تحتاج الفكرة المقترحة أعلاه عبقرية، ولا إبداعاً، وإنما تحرّر العقول من الهيمنة السياسية الغربية، ولا يعني ذلك السكوت على أيّ تعدٍّ إيراني، وإنما التفكير بمصلحة الشعوب، وهذا ما يفتقده النظام الرسمي العربي ولا يريده. ولا نبيع الوهم هنا بالقول إن إيران تراعي مصلحة شعبها وحقوقه، لكننا نتحدّث عن مسؤولية النظام العربي تجاهنا مواطنين في العالم العربي.

الانقسام وغياب النظام العربي عن حماية الأمن القومي، وسكوته عن جريمة الإبادة التي ترتكبها إسرائيل في غزّة، عوامل تجعلنا نقف موقف المتفرّج فيما تستمر إسرائيل بتنفيذ المشروع الصهيوني الاستيطاني الإحلالي بتسارع غير مسبوق، فأصبح طبيعياً أن لا تهتم الأنظمة بقصف إسرائيل مواقع في لبنان أو في سورية، ولا يهمّها خرق السيادة الذي تمثل في ضرب القنصلية الإيرانية في وسط دمشق. نعرف أن النظام السوري غير معني، وكأن ما يحدُث ليس في بلده، لكن هذا لا يعفي النظام العربي والمثقفين من المسؤولية. وإيران دولة أصيلة في المنطقة، ولم تنشأ باستيطان واحتلال.

(كاتبة وإعلامية من الأردن)

الحراك الشعبي العربي... مطالب تُطابق الواجبات القانونية الدولية

شهد الحموري

شهدت مختلف البلدان العربية، بما فيها الأردن، مصر، المغرب، العراق، اليمن، حراكاً شعبياً متضامناً مع فلسطين في الأسابيع الماضية، إذ هتف المشاركون وبعضهم يحيي بعضاً، داعين إلى توحيد موقف الشارع العربي بشأن القضية الفلسطينية. ولا شك في أن مطالب المتظاهرين تتشابه، فعلى سبيل المثال أعلن التجمّع الشبابي الأردني الداعم للمقاومة المطالب التالية: وقف تصدير الخضار وقطع الجسر البرّي إلى الصهاينة، ووقف اتفاقيات الغاز والمياه، وإسقاط اتفاقية وادي عربة، وقطع العلاقات مع العدو. في حين ركز المتظاهرون في مصر على طلب فتح معبر رفح وتسهيل عبور المساعدات الإنسانية. وقد ردّت مختلف الحكومات على هذه التحرّكات الشعبية بالقمع، والتنكيل، والاعتقالات، وحملات التشكيك، ووجّهت الحكومات إلى النشطاء تهماً بالتحريض على الفتن ونشر المعلومات الخاطئة ودعم الإرهاب. ولتحقيق هذه الغاية، استخدمت الحكومات قوانين حديثة عن الجرائم الإلكترونية ومنع الإرهاب تخالف في قواعدها أسس المعايير الدولية لحقوق الإنسان بفرضها مفاهيم فضفاضة تسمح بتسييس تفسير القانون وتفضيل مصلحة الأنظمة الحاكمة على الحقوق الأساسية للمواطنين. وكان ضعف الموقف القانوني واضحاً في تردّد القضاة، إذ رفض بعضهم الانصياع لضغوط اختيار تفاسير غير منطقية تُجرم التضامن مع غزّة. تتناسى الحكومات في ردودها على الغضب الشعبي مدى اتساق مطالب الشارع مع واجباتها القانونية الدولية. وغالباً ما تكون لغة القانون الدولي التي تسمو على القانون المحلي في معظم الدول قاصرة في التعامل مع الاستبداد الاستعماري. لكن الحال وصل، في بطش إسرائيل وتغير المناخ السياسي، إلى انقلاب الموازين واتساق مساعي ردع إسرائيل مع القانون الدولي.

أولاً: أصبح من الواضح أن سياسات إسرائيل في فلسطين المحتلة هي تخطٍّ تاريخيٌّ للخط الأحمر لميثاق الأمم المتحدة المتمثل بـ «جرائم ضد السلام والأمن العالميين». تستفيد إسرائيل من حالة استثنائية دولية حان أوان انتهائها. فكما جادل الفريق الفلسطيني في المرافعات الشفهية والخطية أمام محكمة العدل الدولية في قضية الرأي الاستشاري بشأن الآثار القانونية لسياسات إسرائيل، والتي تقوم على أن دولة الاحتلال هذه تخرق ثلاث قواعد آمرة تشكل أعلى مراتب القواعد الدولية، وهي: حق الشعب في تقرير المصير، وتحريم أخذ الأراضي بالقوة، وتحريم أنظمة الفصل العنصرية.

ثانياً: أعلنت محكمة العدل الدولية في قضية جنوب إفريقيا مقابل إسرائيل تفعيل اتفاقية منع الإبادة التي توجب على الدول منع الإبادة وعدم دعم الإبادة أو المشاركة فيها. وفي هذا الشأن، كانت المحكمة فقد أكّدت في قضية الإبادة في البوسنة والهرسك أن واجب الدولة بمنع الإبادة يمتد إلى كل الإجراءات التي تقع ضمن قدرتها على التأثير على إرادة الدولة المرتكبة الجُرم، ويمتد هذا الواجب ليشمل ممارسة النفوذ من خلال الصلات السياسية والمادية وأي صلاتٍ أخرى.

ومن جانب آخر، ترتكز قضية نيكاراغوا ضد ألمانيا على هذا الأساس، فتتّهم نيكاراغوا ألمانيا بمخالفة واجبها الدولي بمنع الإبادة من خلال توفير الدعم الاقتصادي والسياسي لإسرائيل. عند تقييم هذه الواجبات الدولية، نستخلص أن واجب قطع الصلات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل يمثل سبيلاً أساسيّاً لتحقيق الغايات الشرعية للشعب الفلسطيني.

> تتناسى الحكومات في ردودها على الغضب الشعبي من التمادي الإسرائيلي مدى اتساق مطالب الشارع مع واجباتها القانونية الدولية

وتتّضح أهمية هذه الواجبات عند دراسة تاريخ الاستعمار، فمثلاً لم تخرُج فرنسا من الجزائر إلا بعد أن أصبح استعمارها الجزائر غير مستدام اقتصادياً وسياسيّاً بفعل مقاومة الشعب الجزائري. وكان للمقاطعة السياسية والاقتصادية دور رئيسي في إنهاء حكم الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا. في الثالث من إبريل/ نيسان الجاري، دعمت كل من الأردن ومصر والمغرب والعراق والامارات واليمن قراراً لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يوضح هذه الواجبات بلغة واضحة وقوية، ويؤكّد الواجبات الدولية للدول، ويدين القمع والتنكيل ونشر المعلومات الخاطئة في حيز التضامن مع فلسطين. فهنا نلاحظ امتداد حالة انفصام عربيّة تزين موقفاً خارجياً متعاطفاً لا يعكس ممارساتها الداخلية ولا خيارتها الجيوسياسية. تحرير الشعب الفلسطيني وتعويضه ومحاسبة إسرائيل مصيرٌ لا نقاش في أحقيّته وحتميّته. وكما يبيّن التاريخ، بغض النظر عن التكتلات السياسية، ستنقلب الآية ضد المستعمر في نهاية المطاف. لا يعطينا القانون الدولي سبيلاً للتحرير، ولكن في ظلّ رفض الحكومات سلسلة الجدالات الواضحة لضرورة الوقوف بجانب الشعب الفلسطيني القائمة على الواجب الوطني والتاريخي والبشري والمعنوي والضرورة الجيوسياسية والواضحة وضوح الشمس، لعل وعسى أن استخدام لغة القانون الدولي التي يدافع عنها الأوصياء الغربيون لهذه الحكومات تلعب دوراً حاسماً أمام القضاة وصنّاع القرار المتردّدين في زمن الإبادة.

(أكاديمية أردنية، أستاذة القانون الدولي في جامعة كنت)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads